المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (الإنتاج والاستثمار)

يعبر **النشاط الاقتصادي** على المجهود الذي يبدله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال والمبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الانتاج والاستهلاك والادخار والمبادلة والتوزيع والاستثمار ويعتبر النشاط الاقتصادي نظام من النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية وفما يأتي سنتعرض الى بعض من الأنشطة الاقتصادية:

أولا: الإنتاج

إشباع الحاجات البشرية يتطلب توافر السلع والخدمات، فالسلعة أو الخدمة هي وسيلة إشباع الحاجة ولكن غالبية هذه السلع والخدمات **لا توجد في الطبيعة بالصورة التي تجعلها صالحة لإشباع الحاجة**، وتسمى عملية التحوير أو التعديل هذه **بعملية الإنتاج**.

1 . مفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج: هو خلق منفعة أو إضافة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع، أو أنّه زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة أي التي يؤدي استخدامها إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع. **ويكون ذلك عن طريق أحد أشكال الإنتاج التالية:**

- **تغير السلعة:** وهو ما يطلق عليه بخلق لمنفعة الشكلية الذي يحدث نتيجة تغير في شكل عوامل الإنتاج والحصول على سلعة أو خدمة يجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات البشرية، مثل تحويل القطن إلى غزل أو تحويل الغزل إلى أقمشة؛
- **نقل السلعة:** من مكان تكون فيه منفعتها منخفضة إلى مكان آخر تكون فيه منفعتها مرتفعة مثل نقل خام الحديد من المناجم إلى مصانع الحديد والصلب؛
- **تخزين السلعة:** حيث أن نقل السلعة نقلا زمنيا من وقت تتوافر فيه ونقل الحاجة إليها نسبيا إلى وقت آخر تقل فيه السلعة وتزداد الحاجة إليها، كتخزين القمح والأرز في وقت الحصاد لعرضه في الأسواق على مدار السنة؛
- **إتاحة السلع:** للراغبين في الحصول عليها، بأسلوب يتناسب مع حاجاتهم، فالتاجر الذي يقوم بتجميع العديد من السلع بأشكالها المختلفة من مختلف المنتجين لإتاحتها لآلاف المستهلكين على اختلاف أذواقهم وميولهم لينتقوا ما يشاءون.

2 . عناصر أو عوامل الإنتاج.

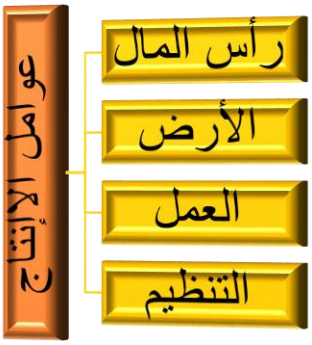

3 . أهمية الإنتاج:

للإنتاج أهمية كبرى تكمن أساسا في خلق وتحقيق المنافع الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يعتبر نشاط الانتاج الدافع والمحرك للعجلة الاقتصادية، ويمكن عرض بعض النقاط الأساسية في هذا الاتجاه فيما يأتي:

- **المنفعة الشكلية (التحويلية):** ذلك بتغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية سواء سلعة أو خدمة؛
- **المنفعة المكانية:** وهي نقل السلع والخدمات من مكانها إلى أماكن أكثر حاجة إليها وذلك عن طريق النقل الذي يعد طريقة اقتصادية فعالة؛
- **المنفعة الزمنية:** وذلك عن الإدخال والتخزين واختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها؛

- **المنفعة الكلية:** وذلك عن طريق النقل ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا من شخص إلى آخر؛
- **المنفعة الاجتماعية:** وهي محصلة المنافع السابقة ويمكن تحقيقها بتكامل للنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تحقيق الأهداف والفعالية الإيجابية.

4 . دالة الإنتاج:

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على **العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية، أو بعبارة أخرى تشير إلى علاقة بين كميات الإنتاج وكميات عناصر الإنتاج ولا تتضمن أي قيمة نقدية** .ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن دالة الإنتاج تتخذ المعادلة التالية:

$$Q = f(k,L,D,\ldots)$$

Q: كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة؛

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات؛

D: الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة؛

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أنّ حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

5 . إدارة الإنتاج والعمليات:

تعرف إدارة الإنتاج والعمليات بكونها إدارة استراتيجية تنظيمية لتحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، بداية من اختيار أصول الكيان المعنى وموارده البشرية والمالية، وصولًا لعملية التصنيع وخروج المنتج بشكله النهائي إلى الجمهور المستهدف. ومن ثم مراقبة جودة المنتج وحل المشكلات المتعلقة به، مع رفع كفاءته وزيادة إنتاجه وخلق مشاريع أخرى ناجحة بجانبه.

من هذا التعريف يمكن استخلاص أن **عمل إدارة الإنتاج والعمليات يتم على ثلاثة مراحل مختلفة وهم:**

- **أهمية إدارة الإنتاج والعمليات:**

تتمثل أهمية إدارة الإنتاج والعمليات في كونها:

- تساعد في وضع المهام المحددة لكل عملية من عمليات الإنتاج، مما يساعد في تحسين العملية الإنتاجية ومرونة أدائها.
- تعمل على توفير كافة الاحتياجات المطلوبة لعملية الإنتاج، مما يمنع عرقلة العملية الإنتاجية أو تأخيرها.
- تساعد في تقييم سير العملية الإنتاجية للخروج بتوصيات تساعد في رفع كفاءة الشركة والعاملين.
- تعمل على رسم خطط مستقبلية تساعد في زيادة الإنتاج.
- تعمل على تحديد المصارف التي يتم فيها إنفاق الموارد المالية بدقة، مما يساعد في عدم إهدار الأموال في غير المصارف المؤهل لها.
- تعمل على تطوير أداء العاملين وتوفير الكفاءات اللازمة لرفع القدرة الإنتاجية للشركة.
- تعمل على تطوير الأساليب التكنولوجية مما يخدم مصلحة الشركة والعاملين.
- تساعد في تقليل التكلفة المالية للمخرجات عن طريق توفير سبل تجمع ما بين الميزانية المطروحة والجودة المطلوبة.

ثانيا: الاستثمار

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، إذ يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي من حيث كونه يشكل أحد الأجزاء المؤثرة في الناتج القومي والذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية.

1 . مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار على انه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

كذلك الاستثمار هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) والذي يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه.

2 . أهمية الاستثمار:

تكمن أهمية الاستثمار في:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه، مما ينتج عنه تحسين لمستوى المعيشة لأفراد المجتمع؛
- توفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع؛
- رفع معدل العمالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة؛
- زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للدولة؛
- فتح مجال التصدير وخلق أسواق دولية جديدة مما يسمح بالتوسع الاستثماري.

3 . أنواع الاستثمار:

يصنف الاستثمار إلى عدة أنواع تبعا لمجموعة من المعايير، وسنتعرض إليها بإيجاز فيما يلي:

1.3 من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

أ- الاستثمارات العمومية: استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب- الاستثمارات الخاصة: يتميز هذا النوع بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ج- الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2.3 من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

أ- استثمارات قصيرة الأجل: وهي التي تقل مدة إنجازها **عن السنتين**، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

ب- استثمارات متوسطة الأجل: تقل مدة إنجازها عن **خمس سنوات وتزيد عن السنتين**، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ج- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق **مدة إنجازها خمس سنوات**.

3.3 من حيث الأهمية والغرض: وتنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

أ- استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من

تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب- الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات ب**الاستثمارات المنتجة**، وفي حالة العكس فهي **غير منتجة**.

ج- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

4.3 من حيث الموطن: وتنقسم إلى قسمين:

أ- الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات، الأوراق المالية، المشروعات التجارية..... الخ.

ب- الاستثمارات الأجنبية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستعملة **وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.**

4. العوامل المؤثرة على الاستثمار:

يمكن أن نوجز ما أجمع الاقتصاديون على أنها محددات للاستثمار ضمن العوامل التالية:

1.4 الدخل المتوقع: يعرف على انه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من العملية الإنتاجية، فتزداد هذه العوائد مع زيادة المبيعات، وبما أن الأخيرة تعتمد على الوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام، لذا نجد انه في أوقات الركود الاقتصادي لا تعمل الآلات والمصانع بالكامل أو بفعالية كبيرة، وهذا يعني عدم الحاجة إلى زيادة الاستثمارات، وهذا ما يفسر قلة الاستثمارات لانخفاض الدخل المتوقع خلال أوقات الركود الاقتصادي. أما إذا كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل المستثمرين حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة.

2.4 سعر الفائدة: ويقصد به تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، حيث أنه بزيادة سعر الفائدة ينخفض حجم الاقتراض وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض في الاستثمار. ويكون العكس فعند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

3.4 الكفاية الحدية لرأس المال: وهو ذلك العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال، ويقصد بها أيضا الإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث تظهر العلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة علاقة طردية أي أن ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال يؤدي لارتفاع المداخيل مما يشجع الاستثمار.

4.4 التقدم العلمي والتكنولوجي: لقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي أحد أبرز العوامل المحددة للاستثمار، وبسبب المنافسة السائدة في السوق مما يدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات الجديدة محل القديمة، كما إن التطور في مجال البحث يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة جديدة بدل القديمة.

5.4 درجة المخاطرة: ترتبط درجة المخاطرة والاستثمار بعلاقة عكسية، بعكس الإنتاجية الحدية لرأس المال، وإذا أصبحت درجة المخاطرة أقل فان حجم الاستثمار يزداد. وعليه يجب على الدولة أن توفر الحد الأدنى على الأقل من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار.